أخبار العالم
الاتجاهات الإيجابية
أخبار النجاح
التخبط

الزراعة
قطاع العمل
الثقافة
التربية
الحكومة
الصحة
العلم
السلام العالمي
أخبار لكل بلد

مهاريشي في العالم اليوم
الإتقان في العمل
مؤشر المجتمع المثالي
العالم المنيع
عمل من أجل الإنجاز
إعلانات
بث مباشر
قناة مهاريشي
مؤتمرات مهاريشي الصحفية ومناسبات عالمية كبيرة

أجمل الهدايا
برامج مهاريشي
دورات مهاريشي
منشورات مهاريشي
الذكاء المتألق
روابط حول العالم
التأمل التجاوزي
الأبحاث
مناسبات مختارة
روزنامة الاحتفالات
مركز الموسيقى

الأمم المتحدة تطلق من بيروت تحذيراً من ارتفاع معدل البطالة

الرؤية الاقتصادية – دبي
20 كانون الثاني / يناير 2012

أطلق «مركز الأمم المتحدة للإعلام» في بيروت، بالتعاون مع لجنة «الأمم المتحدة» الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا)، خلال مؤتمر صحافي عقد أمس في بيت «الأمم المتحدة»، تقرير «حالة وآفاق اقتصاد العالم 2012». وأفاد مدير «مركز الأمم المتحدة للإعلام» في بيروت، بهاء القوصي، في كلمته الافتتاحية، بأن التقرير السنوي يعتبر من أهمّ إصدارات «الأمم المتحدة» في مجال الاقتصاد، وأنه نتاج مشترك بين إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في «الأمم المتحدة»، و«مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية»، واللجان الاقتصادية الإقليمية الخمس في «الأمم المتحدة»، والتي من بينها «الإسكوا».

ويوفر التقرير لمحة عامة عن الأداء الاقتصادي العالمي وآفاقه على الأجل القصير، إضافة إلى بعض السياسات الرئيسة الاقتصادية العالمية وقضايا التنمية.

وأشار القوصي إلى أن التقرير يحذّر من تزايد مخاطر حدوث انكماش عالمي بسبب استمرار ارتفاع معدلات البطالة، وأزمة الديون في منطقة اليورو، والتقشف المالي السابق لأوانه.

هذا وقد خفضت «الأمم المتحدة» بدرجة كبيرة التوقعات التي كانت لديها قبل ستة أشهر، وهي تتوقع الآن، في أحسن الأحوال، أن يسير الاقتصاد العالمي «متعثراً» مع وصول نمو إجمالي الناتج العالمي إلى 2.6 بالمئة في العام 2012 و3.2 بالمئة للعام 2013، بعد أن كان 4 بالمئة العام 2010.

وفي عرض للتقرير، قال عبد اللـــه الدردري، مدير إدارة التنمية الاقتصادية والعولمة في «الإسكوا»، إن «الأداء الاقتصادي في العام 2011 تميز بالضعف والهشاشة، نتيجة تراجع الدول المتقدمة عن سياسات التحفيز الاقتصادي التي اعتمدتها في مواجهة الأزمة المالية العالمية، ونزوعها الشديد نحو السياسات التقشفية، ما أدى إلى ضعف في الطلب الداخلي والاستثمار والتشغيل، وبما يهدد الهدف الرئيس للتقشف، وهو معالجة العجز في الموازنات».

وقال الدردري إن «تقرير العام الجاري يرى أيضاً أن سيناريو النمو المتعثر، والذي قد يبلغ 2.6 بالمئة في الناتج العالمي لعام 2012، يهدد بأربعة مخاطر أساسية، وهي: أولاً عدم السيطرة على أزمة الديون السيادية في أوروبا، وثانياً تدهور جديد في أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية، وثالثاً عدم قدرة الدول المتقدمة على تنسيق سياساتها الاقتصادية، خصوصاً في تمويل حزم التحفيز ومعالجة الخلل في التوازنات المالية العالمية، ورابعاً عدم توصل الكونغرس الأمريكي إلى اتفاق بتجديد العمل بحزمة

التشغيل والنمو لما بعد 1 مارس 2012.

وأضاف الدردري إن «تحقق أي من هذه المخاطر سيؤثر سلباً في المخاطر الأخرى، ويؤدي إلى تدهور النمو إلى 0.5، ما سيجعل من المستحيل معالجة الفجوة الكبيرة في التشغيل التي يواجهها الاقتصاد العالمي اليوم، والبالغة 65 مليون فرصة عمل، وفقاً لما ورد في التقرير».

وقال مسؤول «الإسكوا» إن التقرير يسلط أيضاً الضوء على عوامل الخلل في الاقتصاد العالمي، وهي تراجع في نمو الدول المتقدمة، وتباطؤ نمو الدول النامية –بما فيها الصين والبرازيل– وتراجع في معدلات التجارة العالمية، وتراجع في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية، وتذبذب شديد في أسواق الصرف العالمية.

ويرى التقرير أن عمل الاقتصادات المتقدمة هو التخلي عن سياسات التقشف الشديد والاستفادة من الهامش المالي المتاح لبعض منها في تمويل حزم تحفيز واسعة في دول العجز بهدف تعزيز الطلب الداخلي، ومن ثم الاستثمار والتشغيل، على أن يكون الاستثمار العام في البنى التحتية ذا نوعية عالية تؤدي إلى مضاعف عال في التشغيل.

وقد أثبتت التجربة والبيانات المتاحة أن سياسات التقشف لم تؤدي إلى خفض عجز الموازنات في الدول التي طبقتها.

وفي منطقة غرب آسيا، فقد أشار مدير إدارة التنمية الاقتصادية والعولمة في «الإسكوا»، إلى أن الدول المصدرة للنفط حققت معدلات نمو عالية تجاوزت 7 بالمئة في العام 2011 بسبب ارتفاع أسعار النفط وحزم التحفيز الكبيرة التي نُفذت لمواجهة الاضطرابات السياسية الإقليمية وآثار الأزمة العالمية. أما مجموعة الدول ذات الاقتصاد المتنوع، فقد انخفض النمو فيها من نحو 6 بالمئة العام 2010 إلى 0.3 بالمئة في العام 2011، بسبب الأوضاع الأمنية والاضطرابات السياسية، كما الحال في مصر وسوريا واليمن والبحرين، وتأثر دول مجاورة لها بأوضاعها، مثل الأردن ولبنان والعراق.

وقال الدردري أيضاً إن «هذا الوضع يجعل من الصعب مواجهة مشكلة البطالة، خصوصاً بطالة الشباب، التي تواجهها هذه الدول، والتي تفاقمت خلال العام الجاري.

ومع ذلك، يتوقع التقرير عودة المنطقة إلى نمو مقبول يتجاوز 3.5 بالمئة، في حال عودة الاستقرار الأمني في العام 2012».

وأضاف إنه «من الضرورة معالجة موضوع البطالة بأوجهها كافة، وتعزيز الإنفاق العام لهذا الغرض، وإزالة الاحتقانات والاحتكارات التي تعرقل النشاط الاقتصادي، وتنويع الهيكل الاقتصادي في الدول المستوردة للنفط»

جميع الحقوق محفوظة © 2011 الأخبار العالمية الجيدة ®

تعليق الأخبار العالمية الجيدة:

لمعرفة مقاربة مهاريشي الفيدية في حل المشاكل الواردة في هذا الخبر، يرجى زيارة الموقع: http://arabictm.org/mvs

لمراجعة الأخبار الجيدة حول برنامج مهاريشي الذي يتضمن سبع نقاط من أجل إنشاء مجتمع سعيد وصحي ومزدهر، وعالم يسوده السلام، يرجى زيارة موقع: العاصمة

شهارة نت
SHAHARAH.NET

إطلاق تقرير "آفاق اقتصاد العالم 2012"

السبت, 21-يناير-2012

شهارة نت- متابعات -

أطلق مركز الأمم المتحدة للاعلام في بيروت، بالتعاون مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا "الإسكوا" خلال مؤتمر صحافي عقد في بيت الأمم المتحدة تقرير "حالة وآفاق اقتصاد العالم 2012".

ولفت مدير مركز الأمم المتحدة للاعلام في بيروت بهاء القوصي إلى أن "التقرير السنوي يعتبر من أهم إصدارات الأمم المتحدة في مجال الاقتصاد"، مشيرا الى أن "التقرير يحذر من تزايد مخاطر حدوث انكماش عالمي بسبب استمرار ارتفاع معدلات البطالة، وأزمة الديون في منطقة اليورو، والتقشف المالي السابق لأوانه.

هذا وقد خفضت الأمم المتحدة بدرجة كبيرة التوقعات التي كانت لديها قبل ستة أشهر، وهي تتوقع الآن، في أحسن الأحوال، أن يسير الاقتصاد العالمي متعثرا مع وصول نمو إجمالي الناتج العالمي إلى 2.6 في المائة لعام 2012 و3.2 في المائة لعام 2013، بعد أن كان 0.4 في المائة عام 2010.

من جهته، أوضح مدير إدارة التنمية الاقتصادية والعولمة في الإسكوا عبد الله الدردري أن "تقرير هذا العام يرى أن سيناريو النمو المتعثر، والذي قد يبلغ 2.6 في المائة في الناتج العالمي لعام 2012، يهدد بأربعة مخاطر أساسية، وهي عدم السيطرة على أزمة الديون السيادية في أوروبا وتدهور جديد في أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأميركية وعدم قدرة الدول المتقدمة على تنسيق سياساتها الاقتصادية وخصوصا في تمويل حزم التحفيز ومعالجة الخلل في التوازنات المالية العالمية، وعدم توصل الكونغرس الأميركي إلى اتفاق بتجديد العمل بحزمة التشغيل والنمو لما بعد 1 آذار 2012".

وإعتبر أن "تحقق أي من هذه المخاطر سيؤثر سلبا على المخاطر الأخرى ويؤدي إلى تدهور النمو إلى 0.5

صفحات منوعة

الأمم المتحدة تطلق تقرير «حالة وآفاق اقتصاد العالم 2012»

أطلق مركز الأمم المتحدة للإعلام في بيروت بالتعاون مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا) خلال مؤتمر صحافي عقد أمس في بيت الأمم المتحدة تقرير حالة وآفاق اقتصاد العالم 2012. بداية، اعتبر مدير مركز الأمم المتحدة للإعلام في بيروت بهاء القوصي أن التقرير السنوي يعتبر من أهمّ إصدارات الأمم المتحدة في مجال الاقتصاد وأنه نتاج مشترك بين إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، واللجان الاقتصادية الإقليمية الخمس في الأمم المتحدة، والتي من بينها الإسكوا. ويوفر التقرير لمحة عامة عن الأداء الاقتصادي العالمي وآفاقه على الأجل القصير، إضافة إلى بعض السياسات الرئيسية الاقتصادية العالمية وقضايا التنمية.

وأشار القوصي إلى أن التقرير يحذّر من تزايد مخاطر حدوث انكماش عالمي، بسبب استمرار ارتفاع معدلات البطالة، وأزمة الديون في منطقة اليورو، والتقشف المالي السابق لأوانه. هذا وقد خفضت الأمم المتحدة بدرجة كبيرة التوقعات التي كانت لديها قبل ستة أشهر، وهي تتوقع الآن، في أحسن الأحوال، أن يسير الاقتصاد العالمي متعثراً مع وصول نمو إجمالي الناتج العالمي إلى 2.6 في المئة لعام 2012 و3,2 في المئة لعام 2013، بعد أن كان 4,0 في المئة عام 2010.
وخلال عرض التقرير، قال مدير إدارة التنمية الاقتصادية والعولمة في الإسكوا عبد الله الدردري أن الأداء الاقتصادي في عام 2011 تميز بالضعف والهشاشة نتيجة تراجع الدول المتقدمة عن سياسات التحفيز الاقتصادي التي اعتمدتها في مواجهة الأزمة المالية العالمية ونزوعها الشديد نحو السياسات التقشفية، مما أدى إلى ضعف في الطلب الداخلي والاستثمار والتشغيل وبما يهدّد الهدف الرئيسي للتقشف، وهو معالجة العجز في الموازنات.

وقال الدردري إن تقرير هذا العام يرى أيضاً إن سيناريو النمو المتعثّر، والذي قد يبلغ 2,6 في المئة في الناتج العالمي لعام 2012، يهدّد بأربع مخاطر أساسية، وهي أولا عدم السيطرة على أزمة الديون السيادية في أوروبا؛ وثانيا تدهور جديد في أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأميركية؛ وثالثاً عدم قدرة الدول المتقدمة على تنسيق سياساتها الاقتصادية، وخصوصاً في تمويل حزم التحفيز ومعالجة الخلل في التوازنات المالية العالمية، ورابعاً عدم توصل الكونغرس الأميركي إلى اتفاق بتجديد العمل بحزمة التشغيل والنمو لما بعد 1 آذار 2012.
وأضاف الدردري أن تحقُّق أي من هذه المخاطر سيؤثر سلبا على المخاطر الأخرى ويؤدي إلى تدهور النمو إلى 0.5 مما سيجعل من المستحيل معالجة الفجوة الكبيرة في التشغيل التي يواجهها الاقتصاد العالمي اليوم والبالغة 65 مليون فرصة عمل، وفقاً لما ورد في التقرير.

ورأى التقرير أن عمل الاقتصادات المتقدمة التخلي عن سياسات التقشف الشديد والاستفادة من الهامش المالي المتاح لبعض منها في تمويل حزم تحفيز واسعة في دول العجز بهدف تعزيز الطلب الداخلي، ومن ثم الاستثمار والتشغيل، على أن يكون الاستثمار العام في البنى التحتية ذا نوعية عالية تؤدي إلى مضاعف عال في التشغيل. وقد أثبتت التجربة والبيانات المتاحة أن سياسات التقشف لم تؤد إلى خفض عجز الموازنات في الدول التي طبقتها.
وفي ما يخص منطقة غرب آسيا، فقد أشار الدردري إلى أن الدول المصدرة للنفط حققت معدلات نمو عالية تجاوزت 7 في المئة في عام 2011 بسبب ارتفاع أسعار النفط وحزم التحفيز الكبيرة التي نُفّذت لمواجهة الاضطرابات السياسية الإقليمية وآثار الأزمة العالمية. أما مجموعة الدول ذات الاقتصاد المتنوع، فقد انخفض النمو فيها من حوالى 6 في المئة عام 2010 إلى 0.3 في المئة في عام 2011 بسبب الأوضاع الأمنية والاضطرابات السياسية، كما الحال في مصر وسوريا واليمن والبحرين، وتأثّر دول مجاورة لها بأوضاعها، مثل الأردن ولبنان والعراق.

وقال الدردري أيضا إن هذا الوضع يجعل من الصعب مواجهة مشكلة البطالة، وخصوصا بطالة الشباب، التي تواجهها هذه الدول والتي تفاقمت خلال هذا العام. ومع ذلك، يتوقع التقرير عودة المنطقة إلى نمو مقبول يتجاوز 3,5 في المئة في حال

عودة الاستقرار الأمني في عام 2012.

19-01-2012

مواضيع متصلة:

- تراجع الذهب مع انحسار مكاسب اليورو
- أوبك: تفاقم أزمة منطقة اليورو سيضر الطلب على النفط
- تراجع الأسهم الأوروبية والنفط
- اختلال توزيع الثروة تهديد للعولمة
- أدنى مستوى لليورو أمام الين في 11 سنة

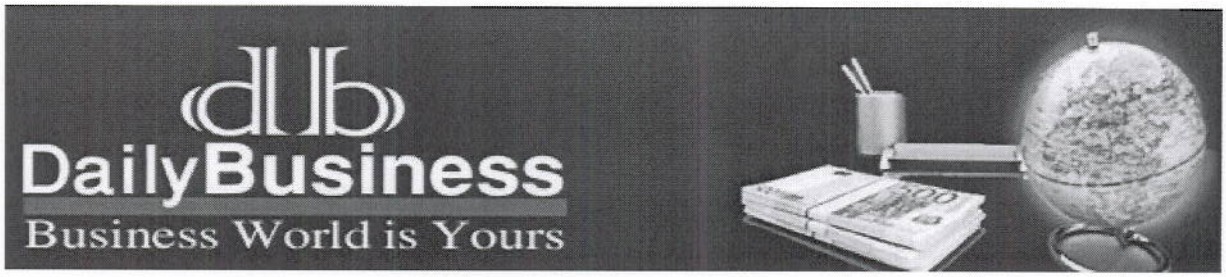

الإسكوا تطلق تقرير حالة اقتصاد العالم 2012

المصدر: بترا
نيويورك - ديلي بزنس

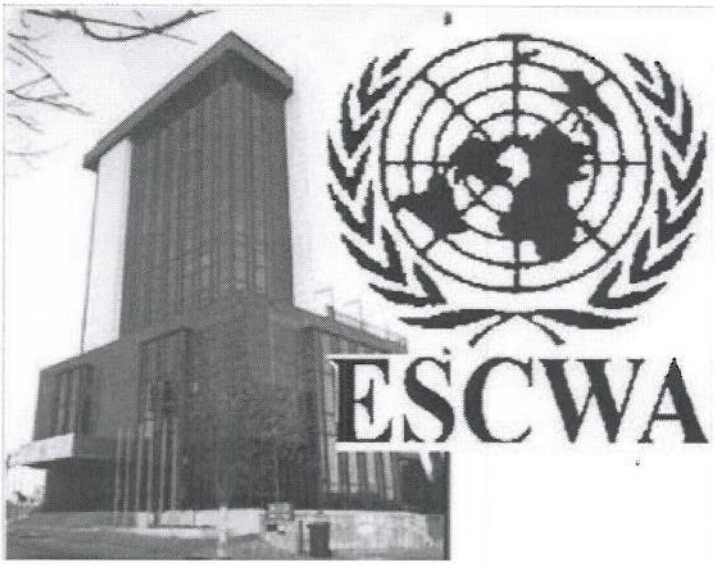

أطلق مركز الأمم المتحدة للإعلام في بيروت بالتعاون مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا) اليوم الاربعاء تقرير "حالة وآفاق اقتصاد العالم 2012".

ونقل راديو الامم المتحدة عن مدير مركز الأمم المتحدة للإعلام في بيروت بهاء القوصي في كلمته الافتتاحية أن التقرير يحذر من تزايد مخاطر حدوث انكماش عالمي بسبب استمرار ارتفاع معدلات البطالة، وأزمة الديون في منطقة اليورو، والتقشف المالي السابق لأوانه.

وأثناء عرضه للتقرير قال مدير إدارة التنمية الاقتصادية والعولمة في الإسكوا عبدالله الدردري إن الأداء الاقتصادي في عام2011 تميز بالضعف والهشاشة نتيجة تراجع الدول المتقدمة عن سياسات التحفيز الاقتصادي التي اعتمدتها في مواجهة الأزمة المالية العالمية ونزوعها الشديد نحو السياسات التقشفية ما أدى إلى ضعف الطلب الداخلي والاستثمار.

وفي حوار مع راديو الأمم المتحدة تحدث الدردري عن بعض أهم توصيات التقرير: حيث أوصى بدراسة العلاقة بين الهامش المالي المتاح للدول متوسطة الدخل وإمكانية تعزيز التكامل الإقليمي بين الدول ذات العجز المالي وبلدان الفائض المالي لزيادة النمو والتشغيل لدى مجموعتي هذه الدول.

كما أوصى بتحسين كفاءة الحوكمة الاقتصادية في البلدان العربية وإلغاء احتكار بعض المؤسسات والشركات ذات النفوذ القوي للعملية الاقتصادية في كثير من دول المنطقة، مشيرا إلى أن إلغاء هذه السيطرة وهذه الاحتكارات تسهم في توسيع المشاركة الاقتصادية وخلق فرص عمل.

وكانت الأمم المتحدة خفضت بدرجة كبيرة التوقعات التي أصدرتها قبل ستة أشهر وتتوقع الآن، في أحسن الأحوال أن يسير الاقتصاد العالمي "متعثراً" مع وصول نمو إجمالي الناتج العالمي إلى2ر6 بالمئة لعام2012 و2ر3 في المئة لعام 2013، بعد أن كان0ر4 بالمئة عام2010.

PM 12:52:01 1/18/2012

أنباء وكالات الأخبار العربية ١٩ كانون الثاني/يناير

الأمم المتحدة أطلقت تقرير 'آفاق اقتصاد العالم ٢٠١٢' المداخلات شددت على ضرورة معالجة موضوع البطالة بكل أوجهها

أطلق مركز الأمم المتحدة للاعلام في بيروت، بالتعاون مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا "الإسكوا" خلال مؤتمر صحافي عقد اليوم في بيت الأمم المتحدة تقرير "حالة وآفاق اقتصاد العالم ٢٠١٢".

القوصي

وتحدث مدير مركز الأمم المتحدة للاعلام في بيروت بهاء القوصي خلال المؤتمر فلفت إلى أن "التقرير السنوي يعتبر من أهم إصدارات الأمم المتحدة في مجال الاقتصاد"، وقال: "إن التقرير يحذر من تزايد مخاطر حدوث انكماش عالمي بسبب استمرار ارتفاع معدلات البطالة، وأزمة الديون في منطقة اليورو، والتقشف المالي السابق لأوانه. هذا وقد خفضت الأمم المتحدة بدرجة كبيرة التوقعات التي كانت لديها قبل ستة أشهر، وهي تتوقع الآن، في أحسن الأحوال، أن يسير الاقتصاد العالمي متعثرا مع وصول نمو إجمالي الناتج العالمي إلى ٢,٦ في المائة لعام ٢٠١٢ و٣,٢ في المائة لعام ٢٠١٣، بعد أن كان ٠,٤ في المائة عام ٢٠١٠.

الدردري

ومن جهته، قال مدير إدارة التنمية الاقتصادية والعولمة في الإسكوا عبد الله الدردري: "إن تقرير هذا العام يرى أن سيناريو النمو المتعثر، والذي قد يبلغ ٢,٦ في المائة في الناتج العالمي لعام ٢٠١٢، يهدد بأربعة مخاطر أساسية، وهي عدم السيطرة على أزمة الديون السيادية في أوروبا وتدهور جديد في أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأميركية وعدم قدرة الدول المتقدمة على تنسيق سياساتها الاقتصادية وخصوصا في تمويل حزم التحفيز ومعالجة الخلل في التوازنات المالية العالمية، وعدم توصل الكونغرس الأميركي إلى اتفاق بتجديد العمل بحزمة التشغيل والنمو لما بعد ١ مارس ٢٠١٢".

واعتبر أن "تحقق أي من هذه المخاطر سيؤثر سلبا على المخاطر الأخرى ويؤدي إلى تدهور النمو إلى ٠,٥ مما سيجعل من المستحيل معالجة الفجوة الكبيرة في التشغيل التي يواجهها الاقتصاد العالمي اليوم والبالغة ٦٥ مليون فرصة عمل، وفقا لما ورد في التقرير".

وأشار إلى أن "التقرير يسلط الضوء على عوامل الخلل في الاقتصاد العالمي، وهي تراجع في نمو الدول المتقدمة، وتباطؤ نمو الدول النامية - بما فيها الصين والبرازيل، وتراجع في معدلات التجارة العالمية وفي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية. وإن التقرير أيضا يرى أن عمل الاقتصادات المتقدمة التخلي عن سياسات التقشف الشديد والاستفادة من الهامش المالي المتاح لبعض منها في تمويل حزم تحفيز واسعة في دول العجز بهدف تعزيز الطلب الداخلي، ومن ثم الاستثمار والتشغيل، على أن يكون الاستثمار العام في البنى التحتية ذا نوعية عالية.

وتحدث عن أهمية "معالجة موضوع البطالة بكل أوجهها وتعزيز الإنفاق العام لهذا الغرض وإزالة الاحتقانات والاحتكارات التي تعرقل النشاط الاقتصادي وتنويع الهيكل الاقتصادي في الدول المستوردة للنفط".

http://www.edigear.com/detail/index.php?id=927958&noindex=1

الأمم المتحدة تطلق تقرير "حالة وآفاق اقتصاد العالم 2012" في بيروت

الخميس, 19 يناير 2012 08:50

أطلق مركز الأمم المتحدة للإعلام في بيروت بالتعاون مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا)، الاربعاء، تقرير "حالة وآفاق اقتصاد العالم 2012".

وقال مدير مركز الأمم المتحدة للإعلام في بيروت بهاء القوصي، في كلمته الافتتاحية في مؤتمر عقد بالمناسبة أن" التقرير السنوي يعتبر من أهم إصدارات الأمم المتحدة في مجال الاقتصاد وأنه نتاج مشترك بين إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، واللجان الاقتصادية الإقليمية الخمس في الأمم المتحدة، حيث يوفر التقرير لمحة عامة عن الأداء الاقتصادي العالمي وآفاقه على الأجل القصير، بالإضافة إلى بعض السياسات الرئيسية الاقتصادية العالمية وقضايا التنمية".

وأشار القوصي إلى أن "التقرير يحذر من تزايد مخاطر حدوث انكماش عالمي بسبب استمرار ارتفاع معدلات البطالة، وأزمة الديون في منطقة اليورو، والتقشف المالي السابق لأوانه ،وقد خفضت الأمم المتحدة بدرجة كبيرة التوقعات التي كانت لديها قبل ستة أشهر، وهي تتوقع الآن في أحسن الأحوال، أن يسير الاقتصاد العالمي متعثراً مع وصول نمو إجمالي الناتج العالمي إلى 2.6 في المائة لعام 2012 و 3,2 في المائة لعام 2013، بعد أن كان 4,0 في المائة عام 2010" .

Share Like

DATA & INFORMATION CENTER

Print Date: 1/20/2012

الأمم المتحدة تطلق تقرير حالة وآفاق اقتصاد العالم 2012: الاضطرابات تخفض نمو دول غرب آسيا المستوردة للنفط إلى 0،3 في المئة

19/01/2012

(السفير)- 2012/01/19

أطلق مركز الأمم المتحدة للإعلام في بيروت بالتعاون مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا) خلال مؤتمر صحافي عقد أمس في بيت الأمم المتحدة تقرير «حالة وآفاق اقتصاد العالم 2012 .»

بداية، اعتبر مدير مركز الأمم المتحدة للإعلام في بيروت بهاء القوصي أن «التقرير السنوي يعتبر من أهمّ إصدارات الأمم المتحدة في مجال الاقتصاد وأنه نتاج مشترك بين إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، واللجان الاقتصادية الإقليمية الخمس في الأمم المتحدة، والتي من بينها الإسكوا. ويوفر التقرير لمحة عامة عن الأداء الاقتصادي العالمي وآفاقه على الأجل القصير، إضافة إلى بعض السياسات الرئيسية الاقتصادية العالمية وقضايا التنمية .»

وأشار القوصي إلى أن «التقرير يحذّر من تزايد مخاطر حدوث انكماش عالمي، بسبب استمرار ارتفاع معدلات البطالة، وأزمة الديون في منطقة اليورو، والتقشف المالي السابق لأوانه. هذا وقد خفضت الأمم المتحدة بدرجة كبيرة التوقعات التي كانت لديها قبل ستة أشهر، وهي تتوقع الآن، في أحسن الأحوال، أن يسير الاقتصاد العالمي «متعثراً» مع وصول نمو إجمالي الناتج العالمي إلى 2.6 في المئة لعام 2012 و3,2 في المئة لعام 2013، بعد أن كان 4,0في المئة عام 2010 .»

وخلال عرض التقرير، قال مدير إدارة التنمية الاقتصادية والعولمة في الإسكوا عبد الله الدردري أن «الأداء الاقتصادي في عام 2011 تميز بالضعف والهشاشة نتيجة تراجع الدول المتقدمة عن سياسات التحفيز الاقتصادي التي اعتمدتها في مواجهة الأزمة المالية العالمية ونزوعها الشديد نحو السياسات التقشفية، مما أدى إلى ضعف في الطلب الداخلي والاستثمار والتشغيل وبما يهدّد الهدف الرئيسي للتقشف، وهو معالجة العجز في الموازنات .»

وقال الدردري إن تقرير هذا العام يرى أيضاً إن سيناريو النمو المتعثر، والذي قد يبلغ 2,6 في المئة في الناتج العالمي لعام 2012، يهدّد بأربع مخاطر أساسية، وهي أولا عدم السيطرة على أزمة الديون السيادية في أوروبا؛ وثانيا تدهور جديد في أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأميركية؛ وثالثاً عدم قدرة الدول المتقدمة على تنسيق سياساتها الاقتصادية، وخصوصاً في تمويل حزم التحفيز ومعالجة الخلل في التوازنات المالية العالمية، ورابعاً عدم توصل الكونغرس الأميركي إلى اتفاق بتجديد العمل بحزمة التشغيل والنمو لما بعد 1 آذار 2012 .

وأضاف الدردري أن «تحقُّق أي من هذه المخاطر سيؤثر سلبا على المخاطر الأخرى ويؤدي إلى تدهور النمو إلى 0.5 مما سيجعل من المستحيل معالجة الفجوة الكبيرة في التشغيل التي يواجهها الاقتصاد العالمي اليوم والبالغة 65 مليون فرصة عمل، وفقاً لما ورد في التقرير .»
ورأى التقرير أن عمل الاقتصادات المتقدمة التخلي عن سياسات التقشف الشديد والاستفادة من الهامش المالي المتاح لبعض منها في تمويل حزم تحفيز واسعة في دول العجز بهدف تعزيز الطلب الداخلي، ومن ثم الاستثمار والتشغيل، على أن يكون الاستثمار العام في البنى التحتية ذا نوعية عالية تؤدي إلى مضاعف عال في التشغيل. وقد أثبتت التجربة والبيانات المتاحة أن سياسات التقشف لم تؤد إلى خفض عجز الموازنات في الدول التي طبقتها .

وفي ما يخص منطقة غرب آسيا، فقد أشار الدردري «إلى أن الدول المصدرة للنفط حققت معدلات نمو عالية تجاوزت 7 في المئة في عام 2011 بسبب ارتفاع أسعار النفط وحزم التحفيز الكبيرة التي نُفذت لمواجهة الاضطرابات السياسية الإقليمية وآثار الأزمة العالمية. أما مجموعة الدول ذات الاقتصاد المتنوع، فقد انخفض النمو فيها من حوالى 6 في المئة عام 2010 إلى 0.3 في المئة في عام 2011 بسبب الأوضاع الأمنية والاضطرابات السياسية، كما الحال في مصر وسوريا واليمن والبحرين، وتأثر دول مجاورة لها بأوضاعها، مثل الأردن ولبنان والعراق .»
وقال الدردري أيضا إن هذا الوضع يجعل من الصعب مواجهة مشكلة البطالة، وخصوصا بطالة الشباب، التي تواجهها هذه الدول والتي تفاقمت خلال هذا العام. ومع ذلك، يتوقع التقرير عودة المنطقة إلى نمو مقبول يتجاوز 3,5 في المئة في حال عودة الاستقرار الأمني في عام 2012 .

وكالة الأنباء السعودية

اقتصادي / الأمم المتحدة تطلق من لبنان تقرير آفاق اقتصاد العالم 2012

بيروت 24 صفر 1433هـ الموافق في 18 يناير 2012م واس
أطلق مركز الأمم المتحدة للاعلام في بيروت بالتعاون مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا "الإسكوا" خلال مؤتمر صحفي عقد اليوم في مقر الأمم المتحدة تقرير "حالة وآفاق اقتصاد العالم 2012".
ولفت مدير مركز الأمم المتحدة للاعلام في بيروت بهاء القوصي إلى أن التقرير السنوي يعتبر من أهم إصدارات الأمم المتحدة في مجال الاقتصاد، موضحاً انه يحذر من تزايد مخاطر حدوث انكماش عالمي بسبب استمرار ارتفاع معدلات البطالة وأزمة الديون في منطقة اليورو والتقشف المالي السابق لأوانه.
هذا وقد خفضت الأمم المتحدة بدرجة كبيرة التوقعات التي كانت لديها قبل ستة أشهر، وتتوقع الآن في أحسن الأحوال أن يسير الاقتصاد العالمي متعثرا مع وصول نمو إجمالي الناتج العالمي إلى 2,6 في المئة لعام 2012 و3,2 في المئة لعام 2013 بعد أن كان 0,4 في المئة عام 2010.
من جهته قال مدير إدارة التنمية الاقتصادية والعولمة في الإسكوا عبد الله الدردري "إن تقرير هذا العام يرى أن سيناريو النمو المتعثر والذي قد يبلغ 2,6 في المئة في الناتج العالمي لعام 2012 يهدد بأربعة مخاطر أساسية وهي عدم السيطرة على أزمة الديون السيادية في أوروبا، وتدهور جديد في أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأميركية، وعدم قدرة الدول المتقدمة على تنسيق سياساتها الاقتصادية وخصوصا في تمويل حزم التحفيز ومعالجة الخلل في التوازنات المالية العالمية، وعدم توصل الكونغرس الأميركي إلى اتفاق بتجديدالعمل بحزمة التشغيل والنمو لما بعد 1 مارس 2012".
وتحدث عن أهمية معالجة موضوع البطالة بكل أوجهها وتعزيز الإنفاق العام لهذا الغرض وإزالة الاحتقانات والاحتكارات التي تعرقل النشاط الاقتصادي وتنويع الهيكل الاقتصادي في الدول المستوردة للنفط .
// انتهى //
21:03 ت م

المتحدة تطلق تقرير حالة وآفاق اقتصاد العالم ٢٠١٢: الاضطرابات تخفض نمو دول الأمم آسيا المستوردة للنفط إلى ٣،٠ في المئة غرب

19/01/2012

(السفير)- ٢٠١٢/٠١/١٩

أطلق مركز الأمم المتحدة للإعلام في بيروت بالتعاون مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا) خلال مؤتمر صحافي عقد أمس في بيت الأمم المتحدة تقرير «حالة وآفاق اقتصاد العالم ٢٠١٢ .«
بداية، اعتبر مدير مركز الأمم المتحدة للإعلام في بيروت بهاء القوصي أن «التقرير السنوي يعتبر من أهمّ إصدارات الأمم المتحدة في مجال الاقتصاد وأنه نتاج مشترك بين إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، واللجان الاقتصادية الإقليمية الخمس في الأمم المتحدة، والتي من بينها الإسكوا. ويوفر التقرير لمحة عامة عن الأداء الاقتصادي العالمي وآفاقه على الأجل القصير، إضافة إلى بعض السياسات الرئيسية الاقتصادية العالمية وقضايا التنمية .«
وأشار القوصي إلى أن «التقرير يحذّر من تزايد مخاطر حدوث انكماش عالمي، بسبب استمرار ارتفاع معدلات البطالة، وأزمة الديون في منطقة اليورو، والتقشف المالي السابق لأوانه. هذا وقد خفضت الأمم المتحدة بدرجة كبيرة التوقعات التي كانت لديها قبل ستة أشهر، وهي تتوقع الآن، في أحسن الأحوال، أن يسير الاقتصاد العالمي «متعثراً» مع وصول نمو إجمالي الناتج العالمي إلى ٢.٦ في المئة لعام ٢٠١٢ و٣,٢ في المئة لعام ٢٠١٣، بعد أن كان 4,0في المئة عام ٢٠١٠ .«
وخلال عرض التقرير، قال مدير إدارة التنمية الاقتصادية والعولمة في الإسكوا عبد الله الدردري أن «الأداء الاقتصادي في عام ٢٠١١ تميز بالضعف والهشاشة نتيجة تراجع الدول المتقدمة عن سياسات التحفيز الاقتصادي التي اعتمدتها في مواجهة الأزمة المالية العالمية ونزوعها الشديد نحو السياسات التقشفية، مما أدى إلى ضعف في الطلب الداخلي والاستثمار والتشغيل وبما يهدّد الهدف الرئيسي للتقشف، وهو معالجة العجز في الموازنات .«
وقال الدردري إن تقرير هذا العام يرى أيضاً إن سيناريو النمو المتعثر، والذي قد يبلغ ٢,٦ في المئة في الناتج العالمي لعام ٢٠١٢، يهدّد بأربع مخاطر أساسية، وهي أولا عدم السيطرة على أزمة الديون السيادية في أوروبا؛ وثانيا تدهور جديد في أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأميركية؛ وثالثاً عدم قدرة الدول المتقدمة على تنسيق سياساتها الاقتصادية، وخصوصاً في تمويل حزم التحفيز ومعالجة الخلل في التوازنات المالية العالمية، ورابعاً عدم توصل الكونغرس الأميركي إلى اتفاق بتجديد العمل بحزمة التشغيل والنمو لما بعد ١ آذار ٢٠١٢ .
وأضاف الدردري أن «تحقُّق أي من هذه المخاطر سيؤثر سلبا على المخاطر الأخرى ويؤدي إلى تدهور النمو إلى ٠.٥ مما سيجعل من المستحيل معالجة الفجوة الكبيرة في التشغيل التي يواجهها الاقتصاد العالمي اليوم والبالغة ٦٥ مليون فرصة عمل، وفقاً لما ورد في التقرير .«
ورأى التقرير أن عمل الاقتصادات المتقدمة التخلي عن سياسات التقشف الشديد والاستفادة من الهامش المالي المتاح لبعض منها في تمويل حزم تحفيز واسعة في دول العجز بهدف تعزيز الطلب الداخلي، ومن ثم الاستثمار والتشغيل، على أن يكون الاستثمار العام في البنى التحتية ذا نوعية عالية تؤدي إلى مضاعف عال في التشغيل. وقد أثبتت التجربة والبيانات المتاحة أن سياسات التقشف لم تؤد إلى خفض عجز الموازنات في الدول التي طبقتها .
وفي ما يخص منطقة غرب آسيا، فقد أشار الدردري «إلى أن الدول المصدرة للنفط حققت معدلات نمو عالية تجاوزت ٧ في المئة في عام ٢٠١١ بسبب ارتفاع أسعار النفط وحزم التحفيز الكبيرة التي نُفذت لمواجهة الاضطرابات السياسية الإقليمية وآثار الأزمة العالمية. أما مجموعة الدول ذات الاقتصاد المتنوع، فقد انخفض النمو فيها من حوالى ٦ في المئة عام ٢٠١٠ إلى ٠.٣ في المئة في عام ٢٠١١ بسبب الأوضاع الأمنية والاضطرابات السياسية، كما الحال في مصر وسوريا واليمن والبحرين، وتأثر دول مجاورة لها بأوضاعها، مثل الأردن ولبنان

العراق .«
وقال الدردري أيضا إن هذا الوضع يجعل من الصعب مواجهة مشكلة البطالة، وخصوصا بطالة الشباب، التي تواجهها هذه الدول والتي تفاقمت خلال هذا العام. ومع ذلك، يتوقع التقرير عودة المنطقة إلى نمو مقبول يتجاوز ٣,٥ في المئة في حال عودة الاستقرار الأمني في عام ٢٠١٢ .

http://www.diconline.org/NewsDetails.aspx?id=26192&language=en

مال و اقتصاد

الأمم المتحدة تطلق تقرير "حالة وآفاق اقتصاد العالم 2012" في بيروت

20:38 18/01/2012

بيروت، 18 كانون الثاني/يناير(آكانيوز)- أطلق مركز الأمم المتحدة للإعلام في بيروت بالتعاون مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا)، الاربعاء، تقرير "حالة وآفاق اقتصاد العالم 2012".

وقال مدير مركز الأمم المتحدة للإعلام في بيروت بهاء القوصي، في كلمته الافتتاحية في مؤتمر عقد بالمناسبة أن" التقرير السنوي يعتبر من أهم إصدارات الأمم المتحدة في مجال الاقتصاد وأنه نتاج مشترك بين إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، واللجان الاقتصادية الإقليمية الخمس في الأمم المتحدة، حيث يوفر التقرير لمحة عامة عن الأداء الاقتصادي العالمي وآفاقه على الأجل القصير، بالإضافة إلى بعض السياسات الرئيسية الاقتصادية العالمية وقضايا التنمية".

وأشار القوصي إلى أن "التقرير يحذر من تزايد مخاطر حدوث انكماش عالمي بسبب استمرار ارتفاع معدلات البطالة، وأزمة الديون في منطقة اليورو، والتقشف المالي السابق لأوانه ،وقد خفضت الأمم المتحدة بدرجة كبيرة التوقعات التي كانت لديها قبل ستة أشهر، وهي تتوقع الآن في أحسن الأحوال، أن يسير الاقتصاد العالمي متعثراً مع وصول نمو إجمالي الناتج العالمي إلى 2.6 في المائة لعام 2012 و 3,2 في المائة لعام 2013، بعد أن كان 4,0 في المائة عام 2010" .

وفي عرض للتقرير، قال مدير إدارة التنمية الاقتصادية والعولمة في الإسكوا عبد الله الدردري أن "الأداء الاقتصادي في عام 2011 تميز بالضعف والهشاشة نتيجة تراجع الدول المتقدمة عن سياسات التحفيز الاقتصادي التي اعتمدتها في مواجهة الأزمة المالية العالمية ونزوعها الشديد نحو السياسات التقشفية، مما أدى إلى ضعف في الطلب الداخلي والاستثمار والتشغيل وبما يهدّد الهدف الرئيسي للتقشف، وهو معالجة العجز في الموازنات".

واضاف الدردري إن "تقرير هذا العام يرى أيضا إن سيناريو النمو المتعثّر، والذي قد يبلغ 2,6 في المائة في الناتج العالمي لعام 2012، يهدّد بأربعة مخاطر أساسية، وهي أولا عدم السيطرة على أزمة الديون السيادية في أوروبا؛ وثانيا تدهور جديد في أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأميركية؛ وثالثا عدم قدرة الدول المتقدمة على تنسيق سياساتها الاقتصادية وخصوصا في تمويل حزم التحفيز ومعالجة الخلل في التوازنات المالية العالمية، ورابعا عدم توصل الكونغرس الأميركي إلى اتفاق بتجديد العمل بحزمة التشغيل والنمو لما بعد آذار/مارس 2012" .

وبين الدردري أن "تحقق أي من هذه المخاطر سيؤثر سلبا على المخاطر الأخرى ويؤدي إلى تدهور النمو إلى 0.5 مما سيجعل من المستحيل معالجة الفجوة الكبيرة في التشغيل التي يواجهها الاقتصاد العالمي اليوم والبالغة 65 مليون فرصة عمل، وفقا لما ورد في التقرير".

اخر الاخبار

اختتام أعمال الملتقى التجارة كردستان في السليمانية

الهاشمي يطالب مجددا بنقل دعوات لمثوله أمام القضاء

العراقية تنفي انضمام بعض اـ الكتلة البيضاء

كركوك تقيم معرضا استثماريا شباط المقبل

أطراف سياسية تنتقد استمرا لمجلسي النواب والوزراء

أراء و مقابلات

جهلستان الاسلامي

التحليل الخبري

باحث يتساءل ما اذا سيكون العا مشابها لـعام 1998 للعراق

اخبار الصحف

صحيفة: السلطة التركية "مهوو

الطقس

أربيل	8°	3°
السليمانية	11°	6°
الموصل	7°	3°
بغداد	17°	8°
البصرة	18°	10°
دياربكر	6°	5°
سنندج	4°	6°

واكد الدردري إن "التقرير يسلط أيضا الضوء على عوامل الخلل في الاقتصاد العالمي، وهي تراجع في نمو الدول المتقدمة، وتباطؤ نمو الدول النامية - بما فيها الصين والبرازيل، وتراجع في معدلات التجارة العالمية، وتراجع في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية، وتذبذب شديد في أسواق الصرف العالمية".

ويرى التقرير أن عمل الاقتصادات المتقدمة التخلي عن سياسات التقشف الشديد والاستفادة من الهامش المالي المتاح لبعض منها في تمويل حزم تحفيز واسعة في دول العجز بهدف تعزيز الطلب الداخلي، ومن ثم الاستثمار والتشغيل، على أن يكون الاستثمار العام في البنى التحتية ذا نوعية عالية تؤدي إلى مضاعف عال في التشغيل. وقد أثبتت التجربة والبيانات المتاحة أن سياسات التقشف لم تؤد إلى خفض عجز الموازنات في الدول التي طبقتها.

أما فيما يخص منطقة غرب آسيا، فقد أشار الدردي إلى أن "الدول المصدرة للنفط حققت معدلات نمو عالية تجاوزت 7 في المائة في عام 2011 بسبب ارتفاع أسعار النفط وحزم التحفيز الكبيرة التي نُفّذت لمواجهة الاضطرابات السياسية الإقليمية وآثار الأزمة العالمية، أما مجموعة الدول ذات الاقتصاد المتنوع، فقد انخفض النمو فيها من حوالي 6 في المائة عام 2010 إلى 0.3 في المائة في عام 2011 بسبب الأوضاع الأمنية والاضطرابات السياسية، كما الحال في مصر وسورية واليمن والبحرين، وتأثّر دول مجاورة لها بأوضاعها، مثل الأردن ولبنان والعراق".

واختتم الدردري حديثه عن منطقة غرب آسيا بالقول إن "هذا الوضع يجعل من الصعب مواجهة مشكلة البطالة، وخصوصا بطالة الشباب، التي تواجهها هذه الدول والتي تفاقمت خلال هذا العام. ومع ذلك، يتوقع التقرير عودة المنطقة إلى نمو مقبول يتجاوز 3,5 في المائة في حال عودة الاستقرار الأمني في عام 2012 ، وان هناك ضرورة لمعالجة موضوع البطالة بكافة أوجهها وتعزيز الإنفاق العام لهذا الغرض وإزالة الاحتقانات والاحتكارات التي تعرقل النشاط الاقتصادي وتنويع الهيكل الاقتصادي في الدول المستوردة للنفط والمستوردة لها" .

من محمود الفقيه ، تح : كاروان يوسف

Access De
control configuration pre
Access De
control configuration pre
JNIVERSITY
A higher purpose.
e Degrees

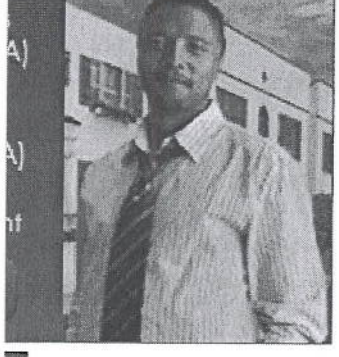

2 0

اخبار اخرى من مال و اقتصاد

اختتام أعمال الملتقى التجاري بين تركيا واقليم كردستان في السليمانية

كركوك تقيم معرضا استثماريا بمشاركة 80 شركة في شباط المقبل

سومو: العراق لم يخطط لإيجاد بدائل عن مضيق هرمز

الأمم المتحدة تطلق تقرير "حالة وآفاق اقتصاد العالم 2012" في بيروت

المركزي العراقي: نحو 200 مليون دولار حجم مبيعات العملة الصعبة